



قرار رقم 11

GA-2021-89-RES-11

الموضوع: مكافحة التهديدات العالمية المتصلة بالجريمة السيبرية عبر قنوات الإنترنت

إن الجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المجتمععة في دورتها الـ 89 في اسطنبول (تركيا) في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021،

إذ تضع في الاعتبار أن المادة 2(1) من القانون الأساسي للإنترنت ترمي إلى تأمين وتنمية التعاون المتبادل على أوسع نطاق بين كافة سلطات الشرطة الجنائية، في إطار القوانين القائمة في مختلف البلدان وبروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تذكّر بقرار الجمعية العامة AG-2008-RES-07 الذي يدعو جميع البلدان الأعضاء، عبر مكاتبها المركزية الوطنية، إلى توسيع نطاق الوصول إلى منظومة الاتصالات 1-24/7 ليشمل الوحدات الوطنية المعنية بمكافحة الجريمة السيبرية، وكذلك بقرار الجمعية العامة AG-2012-RES-08 الذي يشجع البلدان الأعضاء على إنشاء جهات اتصال تعمل على مدار الساعة ضمن وحداتها المعنية بالتحقيقات في الجريمة السيبرية،

وإذ تذكّر كذلك بقرار الجمعية العامة GA-2014-RES-04 الذي شكّلت بموجبه فريق خبراء الإنترنت العالمي المعني بمكافحة الجريمة السيبرية وتشجعه فيه على اتباع نهج تشارك فيه مختلف الجهات المعنية وتشجع البلدان الأعضاء على المشاركة بهمة في هذا الفريق لتبادل المزيد من المعلومات عن الجريمة السيبرية في الوقت المناسب، وتيسير التحقيقات عبر الحدود في هذا المجال،

وإذ تذكّر أيضا بقرار الجمعية العامة GA-2019-88-RES-11 الذي تأذن فيه، وفقا للإطار القانوني لمشروع Gateway، في تلقّي البيانات من الكيانات الخاصة وتزويدها بها، وتحت فيه البلدان الأعضاء على تعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة السيبرية ولا سيما من خلال تزويد الإنترنت ببيانات لتحليل هذه الجريمة،

وإذ تحيط علما بالتهديدات التي تطرحها الجريمة السيبرية وتزايدها المطرد من حيث النطاق والحدة بالاقتران مع الوتيرة السريعة للرقمنة في العالم أجمع،

وإذ تلاحظ أن الطبيعة غير المحدودة للجريمة السيبرية تقتضي تعزيز التعاون الشرطي الدولي والارتقاء به عن طريق الدعم الذي يقدمه الإنترنت والشراكات مع الكيانات الخاصة والمنظمات غير الحكومية،

وإذ تشدد على أن الطابع عبر الوطني المتأصل للجريمة السيبرية يتطلب تعاوناً واسع النطاق وشاملاً من خلال تبادل الاطلاع على المعلومات وأساليب العمل من أجل اتخاذ إجراءات وخطوات أكثر فعالية للتصدي لمثل هذه الجرائم،

وإذ تضع في الاعتبار أن تحليل المعلومات السيبرية الواردة من مصادر متعددة، بما في ذلك موارد الكيانات الخاصة، يكتسي، في العديد من قضايا الجريمة السيبرية ذات البعد العالمي، أهمية بالغة في منع هذه الجريمة ومكافحتها،

وإذ تؤكد مجدداً أهمية الإنترنت في مساعدة أجهزة إنفاذ القانون على تبيان أدلة تستند إلى بيانات استخباراتية وتبادلها، وسد الثغرات في مجال المعلومات، ودعم الجهود الرامية إلى تفويض شبكات الجريمة المنظمة الضالعة في طائفة من الجرائم السيبرية التي غالباً ما تكون مترابطة فيما بينها،

وإذ تحيط علماً بالتزام الإنترنت بمواصلة تطوير القدرات من أجل المساعدة على مكافحة الجريمة السيبرية والتشجيع على اتباع نهج تشارك فيه مختلف الجهات المعنية لبلوغ هذه الغاية، وذلك من خلال برنامج الإنترنت العالمي لمكافحة الجريمة السيبرية،

وإذ تسلط الضوء على أهمية استخدام منظومات اتصالات الإنترنت وقواعد بياناته العالمية لتبادل المعلومات المتصلة بالجريمة السيبرية وتحليلها، ما يتيح إعداد تقارير تحليلية عن الجريمة السيبرية وتوفيرها للبلدان الأعضاء، والمساعدة على تخطيط عمليات وإجراءات مكافحة الجريمة السيبرية وتنسيقها على نحو أفضل،

وإذ تأخذ في الاعتبار منتدى الإنترنت الرفيع المستوى المعني ببرمجيات انتزاع الفدية الذي عُقد في 12 تموز/يوليو 2021 وجمع معاً بلدان أعضاء وجهات شريكة في مشروع الإنترنت Gateway لمناقشة مواضيع تتعلق بالمعرفة والتبغات والثقة والردود والإجراءات، وإذ ترحب بالنتائج التي اعتمدها المنتدى بهدف وضع إطار قيادي عالمي للتحرك من أجل تفويض تبغات الجريمة السيبرية والتخفيف من حدتها،

تشجع البلدان الأعضاء على استخدام شبكة الإنترنت وقدراته العالمية لمكافحة الجريمة السيبرية في إطار الجهود التي تبذلها لمنع الجريمة السيبرية عن طريق التوعية وإقامة الشراكات وتبادل الاطلاع على المعلومات، وذلك بهدف تفويض هذه الجريمة بشكل وقائي من خلال اتخاذ إجراءات أمنية تفاعلية واستباقية على الصعيد العالمي، وتوفير دعم عاجل أثناء وقوع اعتداءات سيبرية، وضمان توفير الدعم في المرحلة اللاحقة لهذه الاعتداءات من أجل تعزيز المناعة والمرونة والقدرة على الرد؛

تؤيد الإنترنت في عمله المتواصل لتوسيع نطاق شبكة الجهات الشريكة في طار مشروع Gateway وإبرام اتفاقات جديدة مع شركات القطاع الخاص لتبادل المعلومات المتصلة بالجريمة السيبرية بين الإنترنت والكيانات الخاصة بما يتماشى مع القانون الأساسي للمنظمة ونظام معاملة البيانات لديها؛

تحت البلدان الأعضاء على تعزيز مشاطرة وتبادل البيانات والمعلومات المتصلة بالجريمة السيبرية، بما ينسجم مع تشريعاتها الوطنية، وعن طريق قنوات اتصالات الإنترنت الفريدة من نوعها والاستعانة بقدراته وخدماته في مجال مكافحة الجريمة السيبرية من أجل إجراء التحليلات واتخاذ الإجراءات ذات الصلة.

اعتمد